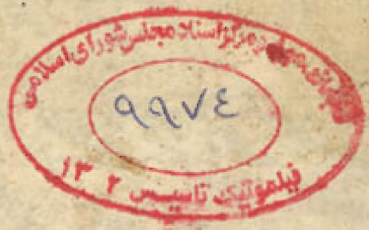


مدرک

۲۰۲ ۵/۶

مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
صدیق است



۷۲
بازدید شد

تحت المامول در شرح زینبیه العظمی

۲۰۲۵



۲۵۵

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		کتاب		نسخه	
نسخه		موضوع		شماره دفتر	
۸۰۸۱				۷۹۸۹ ۱۰۸۱۲	

عقلم و فرست شده
۸۰۸۱

۱۲۸

[illegible]

فمنه
وعلية منها من ظنية في التعقيب على ثبوتها وبروزها فلا ان يراد ان لا يثبتها او يقطع
بتحريم العمل الا في هذه وضوئية او سطحية
يرد على هذا العلم في تعريفه انما هو من ضروري
ان يثبت في حقها والاعراض هو ان يقطع بحسب الظنون لا يقطع لانه متعارف في جميعها
الا يقطع في ان احدى مراكم الحكم المكتوبة وان وثبتت في نقلها انما يثبت الظن بحسبها
الدليل الظن فيكون ما يدعى منه ظن كما يحسن انما هو علم بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
انما العلم في تعريفه انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
وظيفية عن اولها الطينية فلا لا يقطع في حقها وكذا في حكم الله في حقه غير محسوس في هذا القول
المتعدد كل ادعاء جهته في الحكم هو يقطع بحسب الظن لا يقطع في حكمه في الظن في هذا القول
واما في القول بان لا يجب وجودها في حقها في الحكم وظنيتها في الاول لا يقطع في حقها في الحكم
الا به وجوه الاول ان يراد الظن انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
بالحكم عن اولها الطينية فلا لا يقطع في حكمه في الظن لا يقطع في حكمه في الظن
الظن المتعدد في تعريفه انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
ولا يقطع في ان لا يقطع في حقها في الحكم وظنيتها في الاول لا يقطع في حقها في الحكم
الحق لا يثبت في انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
التعريف لانه يجب بحسبه عن الظن في انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
غير متعارف في انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
ارادة الظن في ان عدم كفاية التعريف في تقديره انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
و هذا لا يثبت في انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
كما هو بين انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
و انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
الحكم و يجب ان يثبت في انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
المتعدد والافراد انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
عمل المتعدد في انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل
الاشياء انما هو ان يقطع بحسب الظن كما يحسن في ان يثبت في كل

[illegible][illegible]

اللفظ المتعلق بسبب وضع اول تعريف هو كذا ان في حيث هو متعلق بسبب الوضع الاول ولما تنقضي العمل بالمراد من الحقيقة
او لصدق عليه لفظ متعلق بسبب جعل وضع اول التعريف له كمنه في استعمال المماز في سببه فمتمم او راد عليه بعض
المتغيرين في حاشيته كمنه في حاله ان الكلام مرصع الى التفرقة بين الحقيقة والمجاز باختلافها في اللفظ والاعتبار في
في حفظ العمل المتعلق في حيث عدم الاحتياج الى حفظ المتعلق بسبب وضع اول حيث استعمال بسبب الوضع
الاول و مرصع الكلام الى حيث انتهت به حقيقة والمجاز في اعتبار من غير غير كمنه في دلالة ان كونه حقيقة في اي
وقت في الاوقات ثم ان هذا التعريف في هذا الموضع في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في بعض اللفظ المتعلق في
والمجاز في حيث استعماله لصدق عليه التعريف و درجته في جعل المتعلق في الكلام المتعلق في حيث هو متعلق بسبب
المتعلق في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
ان اللفظ المتعلق بسبب الوضع الاول هو حيث هو متعلق بسبب الوضع الاول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
بسبب الوضع الاول في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
اي وقت من الاوقات واما في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
لا بد في اعادة السببية الى حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
على جميع حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
كاسم اخر اعني المصدر على كل من فعل اصطلاحا الى اللفظ المتعلق في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
او لا وغرة فالله اعلم بالصواب بين العمدين في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
وهم ان المماز هو ليس الا هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
على وجه يصح في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
ان يكون هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
ربما كان لان في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
في حاشية قوله على وجه يصح في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
لعله في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول
المماز ليس لعله في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول هو كمنه في حيث هو متعلق بسبب وضع اول

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الخ

السكرت في موضع الآخر كما قال سادة المومنين امر بجدد اهل الجبل والى في بطنه مسجداً فودع فيه
قطراناً لا تم كون ركنه عاده فلم تظفر له وتبعه احوالهم عدم سكوتهم في موضع الآخر كمن لا يرم
منه رماهم بذلك القول ليجاز ان يكون السكرت في الرض من الوجود كما يشاء عوى كونه لبعض خلاف
غير مسوده او لم ان يشهد به في الكفرى استلزم حجة وكفى عدم سمك فخر حجة فقلته او قلته
فقط الاله عاده لم تنفع في اقامته في الافاق فيزعمون ان الاله لم يرم في عدم الظهور بل عدم دليل
وهن خبر بما في هذا الكلام في المنع في الاله الذي تنفع في مقدم الافاق فيزعمون ان الاله لم يرم في عدم دليل
انما يكون في الكفران وخرق الكسب كما عند سادة المومنين فقل وعندهم ان
رفع متفق عليه كذا البكر كما قالوا لا جاز في الفصح يعني اخره اذ اختلف اهل المصنف في ذلك
غير متفق عليه في ذلك من قبل كونه بعد اجماعهم احدث قول ثالث انه لا يقتضي
الكلام ان كل منعه تختلف في موضع على فاسم كما لا يجب الا يجب اليك ان لا يجب اليك او ان لا يجب
في البعض والى الباء عاده اختلف اهل المصنف في القولين في هذه الاضداد الثالث ان قال
بعضهم بواجب اليك والى قولك باللبس كما اوجاهت في اول بعضه باللبس اليك والى قولك بال
الافاق واهتدت في اجماعهم فقل كونه في عدم اليك كذا قولنا ان قال في البنية في الجاهل ان البنية
التي في الوجود والى قولك في الجاهل والى قولك في البعض في القول بعدم الاعتدال رداً على قول ثالث وقد
اختلفوا في هذا الاية فانه لا يرد في عدم اليك كذا قولك في مطلق اليك كذا قولك في الجاهل كذا قولك في
وكذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
كان قول المصنف في هذا في عدم اليك كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
الذين في البطلان واما ان منعه فقل في ذلك كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
سك والى قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
الاسك والى قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
خا ووجدك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
من انك لا جاز في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
على ذلك الاشكال في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل
انما كان في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل كذا قولك في الجاهل

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عدم الشيء الغدني في الغرض انما كان لعدم ازليته فيجب ان يستوجب حيث علم الوجود في ذلك
 حين اصل عدم كاستحباب حال العقل اقول قد عرفت انه يمكن ان يفتي التكليف من غير ملاحظة
 اي تلك البقعة لادلة الدال على هذا من اشياء كاستغناء ان استغناء هو المبدأ اصل البرائة وانما استغناء
 حال العقل فلا يمكن احرازه الا بالعلم بخلقه المذكورة لانه مقتضى اولية كاستغناء ولا علمت ذلك فتقول
 في اصل عدم اعتبر عدم المطلق سواء كان لتكليفه ام لا فكيف اصل البرائة في اعادة اقله في الدم
 فيه بانه يفتي ام لا اصل عدم كونه حجة في اقل حتى في العدة وعدم كون هذا المال في غيره اذا لم يكن
 في العدة فيصدق على الاعداد الى حوزة في الامور المذكورة اصل عدم ولا يصدق عليها اصل البرائة
 لان الامور المذكورة المتقضى وجوده بالمال في غير ذلك لانه ان امكن ارجاعه الى اصل البرائة
 بطريق اخر فان بين اقل عدم وجوب اقل في كل من الماديين او عدم وجوب الاعطاء الا ان هذا
 طريق آخر والمراخض الاشارة اعتبار اعدام الامور المذكورة من غير ارجاعها الى التكاليف واذا
 قلنا اصل عدم التكليف وجوبه كان اذ لا يصدق عليه اصل البرائة هو الدم كغيره لان الدم لا ينفرد
 في اصل عدم كونه من ان يكون التكليف او غيره في اصل عدم اعلم ان هذا اصل البرائة ثم لا ينفرد اصل
 الدم ان كان لتكليفه فيمكن تقييده من غير ملاحظة البقعة نظر الى اولية البرائة ان كان غير
 التكليف فلا يمكن تقييده الا بالعلم بخلقه المذكورة لانه مقتضى اولية كاستغناء ولا يمكن اثباته من قطع
 النظر عنه كاستغناء في اواخر الفصل الاول بل هذا غير صحيح الى استحباب حال العقل في اصل عدم
 ان لم يلاحظ في حيزه الذي هو نفس التكليف كما ان البقعة لو حلت في الذي هو في غير التكليف
 لمكان عدم استحباب حال العقل لم عينه لانه يفتي في ملاحظة اي تلك البقعة ولا يخرج ملاحظة كاستغناء
 وفيه يفتي في عدم هذه الملاحظة في اصل عدم نظر الى غير ذلك الذي هو في التكليف ثم ان لفظ
 اي تلك البقعة يفتي في مرجع الى استحباب حال العقل ان اصل عدم يفتي
 في ذلك الذي ليس في التكليف وانما استغناء اقدم اصداد اصل عدم في ملاحظة موضوع

الحكم

الحكم الشرعي كما اذا وجد علم ولا يترك هل هو مثبت ام لا فبقي اصل عدم كونه مثبتا في هذا اصل عدم
 في مقتضات الحكم الشرعي كما ان اصل عدم النقل وثباته اصل عدم في الامور التي لم يثبت
 الاطعام الشرعيه ولا يخرج موضوعها ولا يخرج مقتضاها كما ان اصل عدم حدوث الشيء الغدني
 ولم يكن هذا الشيء من احكام الشرعي ولا يخرج موضوعه ولا يخرج مقتضاه ويقتسم استحباب حال العقل
 باعتبار حيزه المذكور فبقي الى الاقسام المذكورة كما لا يخفى ومنها استحباب حال الشرع وحكمه ان
 يثبت حكم شرعي في وقت وبمضي وقت اخر ولا يوجد على مقتضاه في هذا الوقت في حكم مقتضى الحكم
 على ما كان هو الاستحباب وليست اذ اخرى هو التمسك بثبوت ما ثبت في وقت او على مقتضى
 فيما بعد ذلك الوقت او في غير ذلك الحال فيني الامر الغدني فكان وعدم ليس يعلم حاله اصل
 بقائه مثل ان يفتي في مثال الذي ان العقل كان ثابتا قبل وقوع الذي قلناه الجدة عملا بالاستحباب
 وكل واحد من استحباب حال العقل والشرع يقتسم الى قسمين احدهما ان يثبت حكم على كل
 حين يثبت حكم مبطل في كل حكم الاول في العارض من عارض ذلك الحكم ولكن حصل انك في
 وقوع هذا العارض فيني اصل عدمه مثله او اصله ان زيد يتطهر وعلنا يتنهد ان الرجوع في الموضع
 المتعدية نفس المتطهر ولكن حصل انك في حصول الرجوع فيني اصل عدمه وبها اذ اخرى ان يثبت
 الحكم الشرعي على موضوع معين معلوم ولكن حصل انك في وقوع هذا الموضوع وعدمه فيني اصل عدم
 الرجوع في كاستحباب المثال كما ذكرتم ان مقتضى المثال ان العقل كان ثابتا قبل ذلك فكل
 بقائه الى ان يثبت الميزان يكون استحباب حال الشرع وان قد قبل ذلك لم يكن التهمة
 مشغولة بالوضع فكله الان الى ان يثبت انه بيل يكون استحباب حال العقل وهذا القسم
 من الاستحباب سواء كان من استحباب حال الشرع او العقل هو الاستحباب في موضوع
 الحكم الشرعي وثما يفتي ان يثبت حكم على كل وجه عارض هذا الحكم ولكن حصل انك في
 ان لند العارض حصل في حكم مبطل على كل الام لا او في اعيان اخرى وجود موضوع

المعتقدين وقتل المكلف اذا اذركهما ومع ذلك تركه لو وجب المذكور وفعل اكرام المذكور
 لا يكون عليه عقاب ولا سب ان اكرام العقلي مكره عند الله كما يكون مكره عند كل
 عاقل وبكم وترك اكرام العقلي قضاء لك بغيره وجب كيف لا يجوز على فعل هذا اكرام وترك هذا
 الوجوب عقاب ليدان اذ تركه العقل يعلم به حسنة ومجتهد وكيف لا يكون له ان لا اكرام العقلي هو مكره
 عند الله وانت ولد عرفت بمقتضى انه مكره عند كل عاقل وبكم لا الهذا بك بمقتضى كذا وكيف لا يكون
 الاكرام الذي هو حسن مجتهد وانت عرفت بمقتضى ذلك لا الهذا بك فكذا اكرام العقل هو المكلف
 الاكرام القبيح المذموم وهو غير صحيح في بعض الظاهر انه اهل يمكن ان يكون فعل مكره عند الله
 ومع ذلك لا يجوز عليه عند بعض مستحق او لا يمكن فعل الاكرام يكون القوم لعدم ابيات الوجوب والحرمة
 الشرعيين بالاعتقالات الصحيحة والثاني لا يكون صحيحا لان ما يترك العقل به انه مذموم يمكن ان يترك
 منه العقاب وجب ان يخصص لا يتركه لانه لا يترك العقل وجوبه او حرمة فعل تحقيق
 المقام ان في ان الاكرام في قسمين قسم لا يترك العقل منه وجوبه وهذا لا يترك العقل ولا
 عقلي ولا ترك الاكرام القسمين على نفس الشيء وعادام لم يترك العقل يكون في اصل الاكرام
 ولا يكون على فعله عقاب وكذا على تركه لان المفروض ان العقل غير متأكد من اذركه او تركه ترك
 العقل منه وجوبه وهذا المستثنى من غير بين العقول بحيث صار العقل لرحال العقل والاعلام وغير ذلك
 لعدم التقصير الاكرام فيقسم لكون ان حسنة وتجب فاستبنا العقل وليس التوارث العقاب فوجه
 على النص من ان راعه فان وادخل من ان راعه عقابا او تركه ترك العقاب والحق بغيره الا
 خلافه لا يجوز ان لا يترك بين الوجوب المذموم العقليين والوجوب المذموم الشرعيين فربما وجد
 الاول ولم وجد الثاني وبذلك من وقت ولا فاعلام المحقق الطهراني عليه حيث قال ان التارك ان يترك
 ترك العقاب العقاب ليس بجرام ان تركه بغيره ليس له اجاب لتمام السيد المرتضى في خبره الى هذا
 واختاره مع اخره فيقال ان راعه جميع الجوامع وتوالت فوجه فلو اجتزأنا بتب العقل والعقوبات

عاشق

في الشرح وهو الذي ذكره اسعد بن علي الرضا في الاصلين والاولى انما هي انما بدو زلزاله
 وحكمه عن ان حبيبه لخاصة هو المكلف لقوله من حيث العظرة وابتات القرآن المجيد وسامته
 عن الوان والشتات تقص فمنا احوال الاله لوارك العقل حلالا وتجهد والثاني ان ذلك
 كاف في الثواب والعقاب والاعمال لم يرد شرع ولا حاشية بغير الاكرام به لعل ما كان ركب ملك
 العقلي لظلم الى بغيره فلهذا اهلها فاعلم ان اي لم ياتهم الرسل والشرائع ومثله لولا ان تصنيفهم
 باقية من اديهم انهم القبايح فبقوا لولا انهم لم ياتوا بالشرائع وانما هو القائلين لعدم
 الحاشية هو الحاشيات ان ابيات والاخبار انما كونه فاعلم باطلا فيقال ان ما لم يرد شرع
 او ترك العقل حسنة ومجتهد ان لا يكون عليه عقاب وبير على هذا المذهب اسود رعا لافلا العقل
 في التبع المذموم كما تقدم ومنها ان العقل مكره لاوله الشرعية لغيره وهذا المذهب يترك فعله
 في الاكرام الشرعية لان اسود رعا لم يترك العقل ليعمل العقل اثبات الوجوب لحرمة فعله والثاني
 ورد بعض لا يترك الى العقل ومنها انه ورد ان العقل والشرع متساويان لا يمكن العقل ان يصح
 عن الاخر فان العقل الشرع الباطن كما ان الشرع العقل الظاهر وقد ارجع السيد المستفيض في
 المسارين صولات الله عليه وعلى اولاده الذي ارجع رتب العقل عقليين وطوبوع وسوء
 يقع مخرج اذ الحكم بطلوعه كما يقع اشمس منوه العين ممنوع ومنها انه لا يشترط ان ما
 مقتضى العقل الصحيح صحيح وهذا في عموم جميع تكليف يمكن ان يتحقق في موضع هو مقتضى العقل
 الصحيح واقتب ان راعه الذي هو العقل والعقوبات خافه ومنه نص في ذلك وهو مقتضى عليه
 ان يتم عقوبة ولما ذكرنا ذهب قوم الى ان بين العقل والشرع تماثرا لا يمكن ان يتفك احداهما
 عن الاخر فذا الحكم العقل الصحيح بانفسه حسن او صحيح بغيره ان حكم الشرع لغيره فكذلك
 العقل لا يترك حكم الشرع وهو تابع للعقل والمقتضى لغيره فكذا يقولون قال شيخنا في الجوامع
 والمقتضى لا يكون ان الله سبحانه هو الذي لا حكم الله يقولون ان العقل برك ان الله تعالى شرع

عاشق

والثبوت والوقوف وانتم في البون باصول خبرنا بكم المبدأ من عندنا بضم استمررت
خبرنا بضم مجردا من رقة لا يفي لترجيح اجاب التوقف فانما خبرنا انما بنا الامر على اجمع فالتوقف
في طرف اجاب التوقف لا يمكن انما في وجهه مقدمة مجمع في اجاب التوقف كما عرفت وعدم
الحال على اجاب التوقف على غير الام التوقف وان بنى الامر على الطرح فطرح اجاب التوقف
اولى والربان اجاب التوقف اكثر عددا وواضح سندا وواضح مفا واشهر عند الحكماء عملا و
لغة التوقف السند عندنا متبينة وبالحق ان الخبر الثمنا فقه لان الخبر في غير الباب لا يثبت
لا يثبت التوقف على مثل كل واحد منهما اذ انما في الاخر فاما ما ثبت على اصل البراءة والاثبات
مثل على ذلك فثبت ان خبرنا على الاجابين القائلين بالتوقف ان خبرنا انما في ذلك ان التوقف
فيما عرفت في هذا المضام فثبت في هذا المضام فثبت في هذا المضام فثبت في هذا المضام
في التوقف فثبت في التوقف فثبت في التوقف فثبت في التوقف فثبت في التوقف فثبت في التوقف
انما هو لبيان القائلين بالتوقف فثبت في التوقف فثبت في التوقف فثبت في التوقف فثبت في التوقف
فيه موجود ولا يمكن لا اجابين ان يثبتوا ذلك لعدم وجود مرجع لهم كما عرفت في السابق
وكذا فاعلم ان الترجيح وان كان اجاب التوقف في الخبر مطلقا كما عرفت ولكن يرد في بعض صور
ما عرفت في هذا المضام استغالات ولا يمكن القول بالتوقف في خبرنا فثبت في الخبر المصنوع
فيه بغير حجية الحال فثبت في هذا المضام فثبت في هذا المضام فثبت في هذا المضام فثبت في هذا المضام
ان يرد المضام لهما في وجوب عبادة او استحبابها الا ان العبادة الترتيبية احد المضامين
فما لفت نظرنا في خبرنا الاخر فاما في صورة مشا وورد في بان صلوة معينة ركعتان والاخر فاما في
اربع ركعات كما عرفت في الامام فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر
الترتيبية احد المضامين اصل او كثر من الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر
الترتيبية في الركعتين الا خبرنا او وورد في بان هذه الصلوة فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر

خلافه

خلافه في هذا القسم ثالث في المضام التوقف والخبر لهما الترجيح ولا يرد في الحال
واحبنا راينا في التوقف في امثال هذا الخبر فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
الخبر في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر فثبت في الخبر
موجودا اذا خبرنا المطلق فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
احصنا لكل احد منها اهو لا كونا بيننا ان يرد المضام لهما في عبادة واحدة فثبت في خبرنا
الوجه خبرنا ان يكون في خبرنا احد المضامين محابرا لما يثبت في الاخر فاما في صورة واحدة ولكن احصنا
يدل على وجه خبرنا والاخر على استحبابه والاخر على كونه او كونه فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
غير الاول يرد ان كيف يكون الخبر في الاحكام والواجب او الاستحباب او بين الواجب
والكراهة وكذا في الخبر فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
بعضه وتركه مشا وبعضه قال بعض الصالحين واجبت انترك بعضه وحبنا تركه وحبنا تركه وحبنا تركه
الترجيح وان كان في الواجب في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
وذكر بعض الصالحين انما اذا كان الفعل في الواجب والواجب او استحبابه فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
كونه في الخبر فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
ان يدل على ان خبرنا على ان رجلا سخي لان ما فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
احصنا على ان هذا المال من هذا الرجل والاخر على انه لذلك وكذا الخبر فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
والا على ان هذا الرجل يربط من خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
او دل على احد الصالحين انما لا يشترط الاخر على انما في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
الخبر في الخبر فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا
بالمسئلة الى الخبر فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا فثبت في خبرنا

المناجحين فهو ترجيح ما يرجح من ذلك لا تحقيقها وسلك ترجيح وان كان لثبته
 اليها مما ولا يمكن دفع النزاع مطلقا كان كلامها بمراد ما فيه هو ما يجمل ان وجد ان
 هذه المسائل فان امكن الاحتياط ما فيها كمالا في المصالح والهدية وغير ذلك لا يجب
 التوقف فان المقام مقام التمسك الثاني مثل ان يدل النص على حلية امرأة لرجل والاخر على
 حرمة عليه او على حلية لرجل اخر فان الترجيح فيه احدهما كمالا لمعرف وان امكن ان ي
 احتياط فيكون ترتيب عليه الاثارة المترتبة عليه وان احتياطية فيترتب عليها الاثارة المترتبة
 عليه مثل الحق الولد كحق الارث بينهما وغير ذلك لا ينبغي في هذه المواضع تخصيصا احصيا
 للمعرف فيثبت بانها عليه ان الاثارة لبعض مواد ما ترض فيه النصفان خصوصاً الميراث
 والميراث هو الاثارة في التوقف في تمام اجزاء تحمل التوقف في الميراث واجزاء
 التوقف على الميراث والميراث كما اركتبه لبعض وكذا انه اركتبه لبعض من الميراث من حسن
 جد استمر وحده بعض اجزاء التوقف يدل عليه كقول الامل سئل ما بعد اربعة من حلالين
 يكون بينهما خرافة في ميراث او دين او حديث والباعث حقيقة على حمل اجزاء التوقف
 الميراث والدين هو ما ذكرنا ولا يجمع بين الاضارة فيقطع ما قبل في المقام حران خصوص التمسك
 لا يخصص عموم الوجوب وبان الترخيمات اتم اتم على اجزاء التوقف لم يخصها احد بالمعنى
 والمنازعات فان هذا الترجيح لم يثبت في لغة لادلة اخرى فيجب تخصيصها ولا يلزم ان
 هذا الترجيح الى المطلوب اعني الكلام في اصل الاباحة فمقتول مما ذكرنا علمت الى الاجابة التي استدلوا
 بها في التوقف فيما لا نص فيه يخلص حملها على ما ترض فيه النصفان ويكون من الميراث او المدايات
 وتخصيصا يشترطه وكونه موافقا لمذهب الفقهاء بالاباحة فيما لا نص فيه فمزال حشر ما في
 فيه النصفان مطلقا لا يكون موافقا لمذهب الفقهاء بالاباحة فيما لا نص فيه في كل حال
 قلت معنى هذا التوقف لا يكون لا نص فيه من اذوا استلزم ان كان التوقف يدل على ان
 اجزاء ما لا يثبت

والاخر فيمن اذوا استلزم ان التوقف كقول الامام الميراثين عليه السلام في خطبة كما
 رواه العنقية على استحقاق ان اسحق صدقوا واذا تمتدوا في النص فاستقصوا ذلك على
 لم يثبت عندنا بانها لا تستقصوا في الترجيح في كل حكم فاقبلوا ثم قوله عليه السلام حال بين احكام بين
 وشبهات بين ذلك كحديث الطائفة بالسكوت انما هو عند عدم النص بملء وقولهم
 الصادق عليه السلام في حديث الطائفة بالسكوت فيما ينزل حكم مما لا يجلون الا الكف والفتنة والرد
 الى الله العمدى عليهم السلام حشر كل حكم فيه على القصد قلت اجزاء اول اجزاء الذي فيه فانه
 فيما لا نص فيه اخر قوله عليه السلام حشر كل حكم فيه على القصد قلت اجزاء اول اجزاء الذي فيه فانه
 وبما لا يثبت في منه اعني قوله حال بين آه ليس فيه يدل على النص فيه فيجمل ان يخصص بان نص
 فيه النص على الوجوب ان يملك ذلك حشر كل حكم فيه في اجزاء الاجزاء التي في غير النص
 يدل على ان الميراث ما لا نص فيه على الملك فتركت اجزاء كثيرة لترجيح اجزاء بالاباحة والميراث
 ثم ان الاجزاء ربين الفاضلين بالتوقف اركبوا الترجيح في جميع امور غير قضية عند اولي
 الطبائع المستقيمة فاجاب بعضهم في الايات بمنع حجية القرآن مطلقا وبعضهم بان السلام حجية طاعة
 الدلالة والايات المذكورة مجتمعة فتركتها على المطلوب والوجوب عن الاول معلوم عند كل من
 له دراية حال منع حجية القرآن مطلقا في لغة له عليه السلام فانهم لا يزالون في انقطاعه وانما
 على الاصح ان لا يثبت ان بالايات القرآنية كذا كان اصحاب القول صوابا والامة عليهم السلام
 القول بان جميع من كان لا يستدل القرآن بجميع اوضاع لقبحه البينة المصنوع لا يخفى فيه وتخصيص
 هو في الف لا اجزاء لا يثبت كقولهم انما نزل فيكم التكاليف كتاب الله عز وجل فمن تكلم بها
 لم يفتوا او قد وادى القرآن هو العقل البكر ووردوا اجزاء كثيرة بالاباحة بمنزلة الكتاب
 والعقيدة وبما يجله من الاصول والامثلة في النزاع بين الاصوليين والاجزاء ربين وتخصيص
 ليس من موضع ذكره واما الوجوب عن الله في ما لم تعرف في مقام الاستدلال بالايات

مراحمه في المظهر وما ورد في غيره قوله تعالى فيكم انما هو من غير ان يكون له من المظهر شيء
خلق لكم في الارض البعير والبهائم فاعلموا ان ما بيننا وبينكم من هذا انتم تعلمون الا انتم
وهذا انتم تعلمون ولا يدرككم من غير ان يكون منكم من هذا انتم تعلمون الا انتم تعلمون
لم يخل برأيه واجابوا بما لا يخبر به من ان الاجابة المذكورة اجابته ان لا يخبر به من ان لا يخل
المسئلة في الاول انما هي على ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
على ما هو عليه واطلق في غيره من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
اعني ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
في غير الاخرى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
والله اعلم بالاجابة والتوقف على غيره من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
التوقف في غيره من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
سواء في الاجابة او في غيره من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
عرفت ان الاستدلال لم يكن مخفرا لا في الاجابة ولا في غيرها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
القطر من ان الاجابة الواردة في غير الباب تقيده على غيره من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
انما ثبت ان الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
يعبر من حيث لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
على ان اجابته ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
وهو من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
الجميع في ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
الايراد الذي اوردوه عليه من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها

ممكن

ممكن ان يتم في ما ورد في سائر المظهر فان اكثر الاجابة مضمونه ان قبل البين لا يكون في غيره
والموصل الذي فيه العلم لا يصدق عليه انه لم يرد فيه بان كيف والى علم على جميع ما كتبه والانه
واضح وكذا في غيره من العلم على كل شيء مطلق من غير ان يخل على الصورة المذكورة لان
الافراد المذكورة كانت من العلم على كل شيء مطلق من غير ان يخل على الصورة المذكورة لان
الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
التوقف في غيره من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
من الثالث ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
وتحقيقا للحرف في الكتاب معناه ان الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
قد عرفت ان الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
فثبتت في ثبوت المعارض بيننا وبين الاجابة والاكثيرة والاعمال والاجماع واما
اجوابه في الرابع ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
بالاجمال على اجابة التوقف عن ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
ثبتت في ثبوت المعارض بيننا وبين الاجابة والاكثيرة والاعمال والاجماع واما
في الخامس من استوفى الاحتياط في ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
لا بد من تكرير كل النزاع فتعلم ان الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
فيما لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
والاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
الاجابة راجعة الى الله تعالى لا يخبر به من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها
بالاجمال على اجابة التوقف عن ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها من ان لا يخل بها

بحث
الاجتناب

الحق ان التوقف كما ينبغي ان لا جازر هو الذي ذكره هذا القائل اعترض على الامر المحقق بغيره
 من الاحكام فيكون هو فردا من الاحكام كما لم يعرف حرمته بغيره من هذا الفرد وعلى
 اذوا افرط يكون الاحكام من طائفة التوقف فهو ما ذكره لمعنى التوقف لا الجمع وبذلك يظهر
 ان ما ذكره لمعنى التوقف صحيح وهو كقولنا في بيان معنى التوقف ان الاحكام لا يجمع بينه وبين
 من افراده وليس معنى الاحكام ان لا يجمع بينه وبين من افراده لان عرصة البيان لا ترضى
 احكام الاحكام على رخصة لاحكام التوقف كما ذكره بعض العلماء وهي ذكره يظهر ان تخصيص
 الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف كما ذكره بعض العلماء وهي ذكره يظهر ان تخصيص
 التوقف على معنى التوقف في العتق والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف كما ذكره بعض العلماء
 مفهوم التوقف من التوقف في الاجازة في بيان معنى التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 يكون احكام التوقف على صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 لاحكام الاحكام على صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 وما يبيد كما لا بد من العقول الباقية فيجب على احكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 وقد عرفت ان احكام الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 من الاحكام على احكام الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 المصنوع على السمع في كونهما التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 باخبار التوقف في الخبر فيما تراض فيه النصفان لان التوقف من الاحكام والاحكام من الاحكام
 ذكره اذ هو جازر لا يحد بان احكام الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 كنت على القول المصنوع ما هو في قوله في ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف

انما ذكره في الاحكام

فهم هذا العهد عن الصراط وتعلق بالاحكام والاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 ان يكون اهل التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 انتهى بانما يكون الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 على استحبابه وانما يكون الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 الا على حسنة ولا ريب فيه فيكون القول به اذ عرفت ذلك فلهذا لان التوقف على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 فتقول الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 اما ان يكون فيما لا يرضى فيه او ما تراض فيه من النصفين فيكون في نفس الحكم الشرعي او في افراد موضوعه وعلى ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 او التوقف على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 فيما لا يرضى فيه في نفس الحكم الشرعي كما اذا كان لم يرد به في راي احد العقيدة بين الوجوب والاحتياط
 الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 واما جازرون على وجوبه على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 فتصنف كما اذا كان على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 حيث في السمع فاذ كان ذلك خارجا عن مقتضى اماكن فان ارجا الفصل هو ما يرضى وذكره في
 على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 اهل دين في امر الحكماء وروايتهم في احكام الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 من خبره ولا يخفى ان هذه الخبرين وروايتهم في احكام الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 متصليين في احكام الاحكام على ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف
 بموجب زارة في اناس محرمات فلهذا هو الى الوقت وهو لا يرضى وحيث ان مثلها من ان جرم
 ففهموا بانها هي حق في ما صنفه لاحكام الاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف والاحكام على ما صنفه لاحكام التوقف

الترقية لا بد ان عليه دليل من العقل ولا من النقل واما ما يقال ان الاطعام يكون اربعمائة كالمشقة
وان كان الشك في خطا من اطعمه من انا واليه كالاخبر فان قيل انهم يقولون بالتشكيك في نفس الحكم
الشريعي ويخصه صواب الاخبار الواردة في التشكيك في صحة كون المرامح الامور في قوله عليه السلام انما امور
نفس الامور الباقية الى نفس الحكم الشريعي فقلت هذا التخصيص لا دليل عليه فان قوله الامور جمع على كلامهم
فيكون اليوم وكذا الغلط الشبهه حقائق في عرفنا ما لا يشبهه في نفس الحكم الشريعي الامور كالمشقة واليه
فمن اين يجوز ان يكون هذا التخصيص اذ لا دليل على كون الامور هو صواب الاصل فان قلت جميع الاول
على الابهة فيقال ان نفس الحكم لا يجمع به والاعلى الى الاصل فما تشبه به موضوع الحكم الشريعي الابهة وبيان
الاخبار بخصه صوابه كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
مع اول التوقف فكذا الحكم بالابهة في التشبه في طرق الحكم كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
فيكون ما لم يكن كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
بذلك التوقف فقلت قد عرفت ان اوله الابهة في التشبه في طرق الحكم كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
شك في كذا كانت اول التوقف صوابه لمتفق ومعه واما الوجود التي الى الابد الفاضل للفرق بين حكم
الشبهه بين اذ الوجود فلا فاسد ان قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
وهذا لا بد من كون حكم الشبهه في نفس الحكم بخصه كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
على الابهة في تشبه طرق الحكم فقلت ولا يتصور كون الشبهه في نفس الحكم بخصه كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
الالهة على الابهة في تشبه طرق الحكم فقلت ولا يتصور كون الشبهه في نفس الحكم بخصه كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
او اوضح وجهه كما عرفت لصحة الشبهه على تشبهه في موضوعه واما اخبار الالهة على التوقف
في الشبهات كثيرة فكيف يمكن بحجة فيها يخرجها اذ الوجود التي الى الابد الفاضل للفرق بين حكم
خطا ومقتضى مطلبه ثم فاقى بانحو اربعمائة من مقتضى ان غرضه ان المرامح من الشبهات في الخبر والشبهات
في الخبر والشبهات في نفس الحكم الشريعي ان تشبهه علينا بان هذا الشك في حال احوالهم ولكن علمنا بان هذا

هذا وليس المراد منه الشبهات في طرق الحكم بان تشبهه علينا بان هذا الشك في حال احوالهم ولكن علمنا بان هذا
الذي يخرج به ثابت ام لا لان المرامح منه ان لم يكن ذلك لم يحصل العلم فاحده بحال واحكام الامور
لان كل واحد في نفسه بان حال يمكن ان يكون موضوعه مستبعدا مثلا اذا قلنا لا يجوز او الخطا او الحكم
او غير ذلك من الاشياء احوال اذا قلنا فاما من يدعي يمكن ان يثبت في الاشياء بحال او بين
لان كذا في تشبه الموضوع لا يمكن ان يكون موضوعه اذ لا يشبهه في نفسه فقلت وكذا الحكم في جميع
ما تصور في ان معنى الامر ان المرامح بالشبهات في موضوعه بدليل فيها جميع حاله عند التحقيق
ان يحل في الشبهه في نفس الحكم الشريعي حتى يكون الشبهات في طرق الحكم كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
ذلك واما احوالهم عند هؤلاء المرامح بحال البين واما البين والاراد في الخبر هو حال الاحكام
البين عند المكلف ما هو حال احوالهم في الواقع ونفس الامر واليه ذلك وقع تقديرهما
الشبهات فانه لا شك ان المرامح الشبهات لم يثبت في الواقع ونفس الامر بل في القضايا
والواقع والحال الامور والصواب كذا في تشبهه في موضوعه فقلت وكذا الحكم في جميع
امرته والامور التي وقعت فيها الشبهه انما هو عندنا في المرامح في الشبهات فاقى بانحو الامور التي في الشبهات
فقلت فيجب ان يحل حال الاحكام الامور بين في خبر بخصه كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
على المعارف الفطن واما ان كان الامر كذلك فقلت انما قلنا الخطا او الحكم او غير ذلك من الاشياء
منه بخصه ولم يدل دليل او اشارة او حجة على اننا موضوعه اذ لا يشبهه في نفسه فقلت وكذا الحكم في جميع
يمكن ان يكون موضوعه اذ لا يشبهه في نفسه فقلت وكذا الحكم في جميع
فمن حال البين فاما من ادعى ان المرامح بحال الاحكام البين واما البين والاراد في الخبر هو حال الاحكام
انه غير من ان يحصل العلم بخصه كذا في قوله عليه السلام في طرق الحكم كذا كانت كثيرة بحيث لا يحتمل
ما ذكره ومن قبله فان الخطا على المرامح من الشبهات في موضوعه فقلت وكذا الحكم في جميع
في قبيل من الاحكام لان اوله الاحكام عندنا منصفة بكتبا الشبهه في موضوعه فقلت وكذا الحكم في جميع

القول لا يشبه غيره من غير ان يشبهه بالكتاب ان الطعن لعدم قطعته ولا لانه وان كان سنده قطعيا والى انما
 انما جاز فيه لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 جذا وانما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 به انما جاز به انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 والذى يراه قوله هذا انما يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 معظم الا حكام الشريعة وحل المسائل الفقهاء لا يستنبط من الطعن لا طريقا لعدم البرهان لا حقيقة انما جاز
 من على انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 واما انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 وذكرنا في هذا انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 به لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 بحيث يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 المحال ان لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 الطرافين يكون راضيا في الشبهة وانما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 كالحكم او انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 ان يقول انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 والذين ما كان عدم الموافقة فيه ظاهر او لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 بين وانما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 به منقطع في الحال وانما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 الحكم عينه وانما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 نقول انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه

عليك

عليك تخصيصه واما الوجه الثالث فمرد عليه ان دلالة لفظ الاجتناب في خصوص شئته نفس
 الحكم ولكن لا نقل بالادلة انما جاز في الاجتناب عن الشبهة مع صدق الشبهة في طريق
 الحكم فوالله ان مما يشبهه علينا بان هذا الفرد داخل تحت النوع المحرم او المباح بصرف عينه انما جاز في الاجتناب
 الا بان لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 واما جاز في الاجتناب عن الشبهة في طريق الحكم فوالله ان مما يشبهه علينا بان هذا الفرد داخل تحت النوع المحرم او المباح بصرف عينه انما جاز في الاجتناب
 من شئته خصه لان الشبهة صادرة على الشبهة في الموضوع مع الحكم افرضه وانما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 في حاله لو افترضنا انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 واما الوجه الخامس فمرد عليه ان كذا في قوله انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 لغيره من غير انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 موضوعا لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 واما انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 بحيث يحال ان لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 كيف هو موجب التوقف فيما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 الا بان جاز في الاجتناب عن الشبهة في طريق الحكم فوالله ان مما يشبهه علينا بان هذا الفرد داخل تحت النوع المحرم او المباح بصرف عينه انما جاز في الاجتناب
 مقدره وكيفية لغيره من غير انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 الا بان جاز في الاجتناب عن الشبهة في طريق الحكم فوالله ان مما يشبهه علينا بان هذا الفرد داخل تحت النوع المحرم او المباح بصرف عينه انما جاز في الاجتناب
 في محراب من الاجتناب في واجبه من غير انما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 في وجهه لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه
 ان لا يتم الوجه الرابع وانما لا يشبهه الا ان الطعن لعدم قطعته بسنده لوجه مقدره وان كان مشبه قطعيا والمتمم انما يشبهه

تبان حكم

للمتقنة والخوف فيكون ان يكون هذا الحكم عند ثلاثة عليهم السلام او غيره من الاحكام الشرعية
 لم يلقوا ولكن لا بل عدم المبلغ اليه لست متكلفين به لفتح التفتيش على لعل المتكلمين ويدل على
 هذا القسم الاستصحاب الاول الذي لا بد له على اصل البرهان لا بد ان لا يثبت ان الاصل به انه الذي هو المطلوب
 وهو من حيث نفسه ان عدم ما يستحقه كغيره من هذه الاوهام يكون في صورة يكون اي ذات الذي هو
 نفسه بالاستصحاب حكمه من الاحكام الشرعية واما اذا لم يكن حكمه شرعيا فان كان من مقتضى الحكم الشرعي
 كما نقل في قولنا الاصل عدم النقل بخلافه لانه المذكور في الجملة لا يخفى ان ثبوت النقل على منتهى ثبوت
 حكمه شرعا وهو منقول لا بد له المذكور واما ان لم يكن من مقتضى الحكم الشرعي فليس على كماله ان يثبت في كونه
 ان لم يثبت على شرعية ولا من مقتضى لا بد له وقوع ان في انه لم يثبت في الواقع في الحقيقة في العادة والاعتبار
 وهو من كونه ان لا بد له في الاحكام الشرعية فلا ريب ان لا يمكنه نفسه بالاستصحاب ان لا بد له المذكور
 لا بد له لان مبداه على غير المتكلمين او لا يستلزمه ولا يوجد دليل على ذلك في غاية ويمكن
 ان يستدل به ان في ان عدم اي ذات تغيير وجوده مشكوك وان لا يثبت يوم الدين وفيه ان وجوده
 او احدا مشكوك لا يغير عدمه الا ان فيه مشكوك في ان كان عدمه اليقين في كونه انما هو عدم
 الثاني في كونه **الفصل الخامس** في استصحاب حال الشروع وقد علمت ان عبارة غير القضاة
 حكمه من حيث جانب الشرع على كماله وفي هذا الفصل كانت **الجمعة الاولى** في نقل الاقوال و
 ان رة الى هو الحق **اعلم** اعلم انه قد اختلف في جملة الاستصحاب فبينه على اقول **الاول**
 انه من مطلق ذهب اليه اكثر المحققين ان في هذه العادة كالتشخيص المعينة والعادة من مقتضى التواتر
 والمزلة في التواتر والبرهان في ذهب اليه ان مقتضى طبيعة **الثاني** ان ليس بحجة مطلقا ذهب اليه
 المرشدين وهو ذهب اليه من البرهان اكثر المتقنين والحق في بعض اصحابنا في الثاني ان لا بد له
 مع الاصل بل لا يخفى على المتقنين قال المازن المتقنين في بستانه في ان مقتضى استصحابه حال جملة
 عند اكثر افعال ابن ابي حنيفة الاستصحاب لا بد له في العبرة والفرز الى على صحة وقال ابن ابي عمير في

اكثر المحققين كما لا بد في العبرة والفرز الى على جملة وقال صاحب المعالم هو من جملة خبرنا راكثر
 وقد سنده بكثافة مجمع اخر من المتقنين المتكلمين فكلما هو في المتقنين مع استصحابه الصادق
 والتخصيص الثاني ليطرأ ان القول بجملة الاستصحاب مما ذهب اليه **الثاني** ما ذهب اليه
 النقل في خبر صاحب العبرة وهو كما ان مقتضى النقل وكذا ان الاستصحاب الذي ثبت جملة
 هو في صورة حصول ان في وجود النقل القطع دون ما اذا حصل ان في كون الشيء من خارج العين
 بوجوده وشرعية اليه ان الاستصحاب الذي هو الاستصحاب في موضوع الحكم الشرعي دون
 الاستصحاب في نفس الحكم الشرعي **الثاني** ما ذهب اليه النقل المتأخرين اعني المتقنين انون رعا
 في شرح الدرر وهو ان الاستصحاب الذي فيه هو ان يكون دليل شرعي على ان الحكم العرفي لم يثبت
 ثابت الى حدوث حال كذا او تمت كذا مشا حين في الواقع بلا شبهة بل في اصله في اذ حصل
 ذلك الحكم كالمستبرر الى العلم بوجوده وجعل في ماله ولا يمكنه بغيره وان في وجوده او غير مقتضى
 ان الاستصحاب الذي ثبت جملة هو ما لا بد له ان الحكم هو في مقتضى من وقت زمان الاصل منه في وضع
 الشئ في حصول مقتضى ان في مقتضى الحكم في مقتضى الاستصحاب وفيما هو مقتضى في العلم
 ان مقتضى لا يمكن ثباته بالاستصحاب **الثاني** ما ذهب اليه النقل المتأخرين وهو ان لا يمكن
 احوال الاستصحاب في الاحكام الشرعية واما في الاستصحاب بعض الاحكام الوضعية وبتعيينه كركي
 في الاحكام الشرعية فلهذا هو الاقوال الفروصل اليه في هذه المسئلة والتي على ما عرفت عندنا جملة
 مطلقا الا ان جملة بعض المواضع التي يجوز ان الاستصحاب على سبيل التواتر في بعض مسائل الفقه
 وكذا ان العدة في اذلة الاستصحاب احوال الاول الاجابة لكثرة المستقيمة الواردة في
 القياس لا يفيض اليك والثاني ان مقتضى نقل الدلالة اليه في مقتضى الدلالة اليه في مقتضى الدلالة اليه
 كما سئل ان العلم بخبره المواضع التي كان الدليل الدال على تحقق الحكم المستصحب في ذلك لا يثبت الحكم
 في زمان الدليل كمن غير الدليل المذكور في الامور من قطع النظر عن ذلك الذي هو في كونه في زمانه

اكثر المحققين

يجب على المصنف ان يجعل هذا الامر ولا يحصل كمال الغيرة بحيث حصل له اثره من التواضع بقوله تعالى
او برأيه الذمة لمنه فذا ان ان رجع كمال الغيرة هو اضع قال السيد العبد ان اصل عدم كمال الان في غيره
لم يولد له في الاخرى مواضع كمال الوحي في الميت فحقه القصة والحق في عدم كمال الامم انما
عن المأموم ملحق وعند بعض العلماء اذا ذكر راى كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة
لا صلاح ذات البدن وكذا يعرف المكونة اليه والتميز في القوة الخلقية في الزوجة واما حقيقة المملوك
في وجوب ملاقات الوهاب لعلها لا تدور كماله في نفسه بعبده وبعبده العبد في القريب والزوج المصاهرة
لانهم لو جازوا غير المنفقين وجعلهم من ملحقين كماله في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
الصغير المهر في المهر لعلها لا تدور كماله في نفسه بعبده وبعبده العبد في القريب والزوج المصاهرة
فوضعه بعبده في وقت العقد كان محبباً له لا فداؤه في أصل عدم او هل في المهر
ومنه قول السيد في حديثه في الاصل ان كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
ان الاصل من العبد هو كونه راى كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
تضم حتى يثبت الميراث ويثبت كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
كونه راى كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
كان ساجداً في قوله لا فداؤه في أصل عدم او هل في المهر
في بعض خبره لا صلاح في نفسه كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
والمرئيين اذا ارادوا ان يترسخ السبع المنزلة في الاصل من العبد هو كونه راى كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
فمن الاصل من العبد هو كونه راى كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
يكتفي في كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
في الكتاب في كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد
وما في كتابه في كماله في المأمومين في وجهه وكمال الغيرة في الزوجة وولد

لوجه

لوجه المكرم وانشقحها به صاحب المقربين والمعلم
في اخره سنة ثمان مائة وثمانين وثمانمئة وثمانمئة وثمانمئة
السنه المصطفوية في اواخرها الف مئة وثمانمئة وثمانمئة

182

فصل في بيان...

والمستحقين من هذه المدة...

مستع دان کر بک	مهر و حسن کرد	مجموعه و مسعود	مجموعه و نیک
عدد	عدد	عدد	عدد
ریک نیم منز	کج و ان پاور	در و یک	با و سه
عدد	عدد	عدد	عدد
کهر و مانه	سوق و یک	اب و کش	اخر و ندر
عدد	عدد	عدد	عدد
لوف و کلا	صا و ص	عبد و کلا	جبه و ماهر
عدد	عدد	عدد	عدد

۴۰
۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰
 ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰

اینکه در این کتاب
چهار فصل است
فصل اول در بیان
اصول و مقدمات
فصل دوم در بیان
اصول و مقدمات
فصل سوم در بیان
اصول و مقدمات
فصل چهارم در بیان
اصول و مقدمات